

Distr.: Limited
22 April 2015
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية
الدورة الرابعة والخمسون
فيينا، ١٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مشروع التقرير

سابعاً - بناء القدرات في مجال قانون الفضاء

- ١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٥/٦٩، نظرت اللجنة الفرعية في البند ٨ من جدول الأعمال، المعنون "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، باعتباره موضوعاً منفرداً للمناقشة.
- ٢ - وألقى ممثلو الاتحاد الروسي وألمانيا وإندونيسيا والجزائر وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا والمغرب والمكسيك واليابان كلمات في إطار البند ٨ من جدول الأعمال. وأدى ممثل شيلي بكلمة نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين وكلمة نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما ألقى ممثلو دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند أثناء التبادل العام للآراء.
- ٣ - وكان معروضاً على اللجنة الفرعية ما يلي:
 - (أ) تقرير عن حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والصين ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن قانون الفضاء حول دور التشريعات الفضائية الوطنية في تعزيز سيادة القانون التي عقدت في بيجين من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (A/AC.105/1089)؛



(ب) وقائع حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والصين بشأن قانون الفضاء: "دور تشريعات الفضاء الوطنية في تعزيز سيادة القانون"، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي في الوثيقة ST/SPACE/66؛

(ج) ورقة غرفة اجتماعات تتضمن معلومات قدّمتها النمسا عن الإجراءات والمبادرات المتعلقة ببناء القدرات في مجال قانون الفضاء (A/AC.105/C.2/2015/CRP.16).

٤ - واستمعت اللجنة الفرعية إلى العروض الإيضاحية التالية المقدّمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال:

(أ) "جامعة القوات الجوية البرازيلية - دعم برنامج الفضاء البرازيلي"، قدّمه ممثّل البرازيل؛

(ب) "الجوانب التنظيمية لتسيير عمليات السوائل الصغيرة عن بعد باستخدام النطاقات التردّدية الراديوية الخاصة بالهواة"، قدّمه ممثّل إسبانيا؛

(ج) "بناء قدرات اليابان في مجال قانون الفضاء: التقدّم المحرز في الآونة الأخيرة"، قدّمه ممثّل اليابان.

٥ - واتفقت اللجنة الفرعية على أنّ بناء القدرات والتدريب والتعليم في مجال قانون الفضاء مقوّمات بالغة الأهمية للجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل المضي قدماً في تطوير الجوانب العملية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء، ولا سيما لدى البلدان النامية ولزيادة المعرفة بالإطار القانوني الذي تُنفَّذ فيه الأنشطة الفضائية. وجرى التشديد على أنّ للجنة الفرعية دوراً هاماً عليها أن تنهض به في ذلك الشأن.

٦ - ولاحظت اللجنة الفرعية مع التقدير أنّ كيانات حكومية وغير حكومية تضطلع بعدد من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل بناء القدرات في مجال قانون الفضاء. ومن بين تلك الجهود تشجيع الجامعات على تقديم نماذج وحلقات دراسية بشأن قانون الفضاء؛ وتوفير زمالات دراسية في مرحلتي التعليم الجامعي والدراسات العليا في مجال قانون الفضاء؛ والمساعدة على تطوير الأطر الوطنية لتشريعات الفضاء وسياساته؛ وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة متخصصة أخرى من أجل توسيع دائرة فهم قانون الفضاء؛ وتوفير دعم مالي وتقني للبحوث القانونية؛ وإعداد دراسات وورقات بحثية وكتب دراسية ومنشورات مكرّسة لقانون الفضاء؛ ودعم مسابقات التدريب على تطبيق قانون الفضاء لدى المحاكم؛ ومساعدة شباب المهنيين على المشاركة في الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بقانون الفضاء؛ وتوفير فرص

- تدريبية وغير تدريبية من أجل بناء الخبرات، ولا سيما من خلال التدرُّب الداخلي لدى وكالات الفضاء؛ ودعم الكيانات المكرَّسة للدراسات والبحوث المتعلقة بقانون الفضاء.
- ٧- وأشارت اللجنة الفرعية إلى أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي من خلال منظمات من قبيل الملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ ووكالة الفضاء الأوروبية ومن خلال أحداث دولية من قبيل مؤتمر القارة الأمريكية المعني بالفضاء ومؤتمرات القيادات الأفريقية بشأن تسخير علوم وتكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية المستدامة.
- ٨- ولاحظت اللجنة الفرعية أنَّ بعض الدول الأعضاء تُقدِّم مساعدةً ماليةً لتمكين الطلبة من حضور مسابقة مانفريد لاكس للتدريب على تطبيق قانون الفضاء في المحاكم، التي تنظَّم كل سنة أثناء المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية.
- ٩- ولاحظت اللجنة الفرعية أنَّ بند جدول الأعمال المتعلق بالتشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وبند جدول الأعمال المتعلق باستعراض الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ينطويان على إمكانات عظيمة لتعزيز مساهمة اللجنة الفرعية في بناء القدرات، كما أنَّ المناقشات وعمليات تبادل المعلومات تفيد الدول فائدةً عمليةً في ضبط أنشطتها الفضائية.
- ١٠- ورَحِّبَت اللجنة الفرعية بإنشاء المركز الإقليمي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء المنتسب إلى الأمم المتحدة في جامعة بايهانغ في بيجين، حيث إنه سيزيد من فرص التعليم والتدريب في مجال قانون الفضاء من أجل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
- ١١- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنَّ المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء يمكن أن توفرَّ تدريباً متخصصاً ومنحاً دراسيةً في مجال قانون الفضاء والمجالات المتصلة به مثل البيانات الفضائية وإدارة حركة المرور الفضائية والاستفادة العامة من الفضاء في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- ١٢- ونوَّهت اللجنة الفرعية مع التقدير بعقد حلقة عمل الأمم المتحدة التاسعة بشأن قانون الفضاء التي كان محورها "دور التشريعات الفضائية الوطنية في تعزيز سيادة القانون". وقد عُقدت حلقة العمل في بيجين في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ واستضافتها الحكومة الصينية وتَشَارَكَ في تنظيمها مكتب شؤون الفضاء الخارجي ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ وإدارة الفضاء الوطنية الصينية.

- ١٣- ولاحظت اللجنة الفرعية أن حلقة العمل ناقشت دور التشريعات الوطنية في تعزيز سيادة القانون من أجل التصدي على نحو ملائم لتعقيدات الآليات التنظيمية وتطوير السياسات في مجال الأنشطة الفضائية. وأحاطت حلقة العمل علماً بقرار الجمعية العامة ١/٦٠ المعنون "نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥"، الذي اعترفت فيه الجمعية بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد وللتنمية المستدامة وللقضاء على الفقر والجوع.
- ١٤- ولاحظت اللجنة الفرعية أن حلقة العمل قد استعرضت الأهداف المنشودة من وضع قانون فضاء دولي وأشارت إلى أنه في ضوء تزايد عدد الفوائد المستمدة من تطبيقات علوم وتكنولوجيا الفضاء والتوسع المستمر للأنشطة الفضائية يجب إيلاء المزيد من الاهتمام بالتطورات التنظيمية والسياساتية الوطنية.
- ١٥- ولاحظت اللجنة الفرعية أيضاً أن حلقة العمل قد رحبت بقرار الجمعية العامة ٧٤/٦٨ المتعلق بتوصيات بشأن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، الذي قدّمت فيه الجمعية مجموعة من العناصر لكي تنظر فيها الدول، حسب الاقتضاء، عندما تشترع أطراً تنظيمية للأنشطة الفضائية الوطنية، وفقاً لأنظمتها القانونية الوطنية. واتفقت حلقة العمل على أن بوسع الدول الأخرى أن تتخذ إجراءات لمعالجة تلك العناصر عندما تضع أطرها التنظيمية الوطنية.
- ١٦- ولاحظت اللجنة الفرعية أن حلقات العمل التي ينظّمها مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالتعاون مع البلدان المضيفة تُسهم إسهاماً قيماً في بناء القدرات في مجال قانون الفضاء، وكذلك في التعاون الدولي على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.
- ١٧- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن من الضروري تدعيم قدرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي على بناء القدرات وتوفير التدريب في مجال قانون الفضاء.
- ١٨- وأكدت اللجنة الفرعية مجدداً ارتياحها لإنجاز المنهاج الدراسي عن قانون الفضاء وعملية تحديث مجموعة مواد المطالعة المنشورة على الإنترنت، وكلاهما موجود في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي.
- ١٩- وأعرب بعض الوفود عن رغبته في مساعدة المراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء المنتسبة إلى الأمم المتحدة على تيسير إدخال المنهاج الدراسي المذكور في برامج التعليم لدى كل منها باعتباره أداة تعليمية حيوية يمكن للمعلمين من مختلف الخلفيات المهنية استخدامها بسهولة.

- ٢٠- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن على مكتب شؤون الفضاء الخارجي أن يعزّز من جهوده الرامية إلى دعم بناء القدرات في مجال قانون الفضاء في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ولا سيما من خلال تنظيم حلقات دراسية أو حلقات عمل.
- ٢١- وأعرب عن رأي مفاده أن الأمم، وإن لم تكن كلها تتراد الفضاء، فهي قد تتأثر بحوادث متعلقة بالفضاء الخارجي، وأن على كل بلد أن يعرف التزاماته وحقوقه توكيماً لإنفاذ أي تدابير تتعلق بالتبعات في هذا الشأن. وأشار إلى أن العمل على بناء القدرات في كل من القطاعين العام والخاص في مجال قانون الفضاء بات أكثر إلحاحاً من ذي قبل مع تزايد الجهات المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالفضاء.
- ٢٢- ولاحظت اللجنة الفرعية بارتياح أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي قام بتحديث دليل الفرص التعليمية في مجال قانون الفضاء (A/AC.105/C.2/2013/CRP.15) فأضاف إليه، ضمن جملة أمور، معلومات عن الزمالات والمنح الدراسية المتاحة؛ وأتفقت اللجنة الفرعية على أنه ينبغي للمكتب أن يواصل تحديث الدليل. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء إلى تشجيع المساهمات على الصعيد الوطني من أجل تحديث الدليل مستقبلاً.
- ٢٣- وأعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها للوفد الألماني بعد أن عرض على الوفود المشاركة في الدورة الحالية للجنة الفرعية المجلد الثالث من تعليق كولونيا على قانون الفضاء في إطار المساهمة في بناء القدرات في مجال قانون الفضاء. ويؤلف هذا المجلد، مع المجلد الأول الذي عُرض في عام ٢٠١٠ والمجلد الثاني الذي عُرض في عام ٢٠١٣، تعليقاً كاملاً على كل مادة من مواد جميع معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي.
- ٢٤- وأوصت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء في اللجنة والمراقبين الدائمين لدى اللجنة بإبلاغ اللجنة الفرعية، في دورتها الخامسة والخمسين، بأي إجراء يُتخذ أو يُعتمَد اتّخاذ على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء.

تاسعاً- تبادل عام للمعلومات والآراء بشأن الآليات القانونية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي، مع أخذ عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في الحسبان

- ٢٥- عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٥/٦٩، نظرت اللجنة الفرعية في البند ١٠ من جدول الأعمال، المعنون "تبادل عام للمعلومات والآراء بشأن الآليات القانونية المتصلة بتدابير تخفيف الحطام الفضائي، مع أخذ عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في الحسبان"، باعتباره موضوعاً/بنداً منفرداً للمناقشة.

- ٢٦- وألقى ممثلو الاتحاد الروسي وألمانيا والبرازيل والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكندا والمكسيك وهولندا والولايات المتحدة واليابان كلمات في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال. وأدلى ممثل شيلي بكلمة نيابةً عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وكلمة نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية. كما ألقى ممثلو دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند أثناء التبادل العام للآراء.
- ٢٧- وكان معروضاً على اللجنة الفرعية ورقة غرفة اجتماعات تتضمن خلاصة وافية لمعايير تخفيف الحطام الفضائي التي اعتمدها الدول والمنظمات الدولية (A/AC.105/C.1/2015/CRP.20).
- ٢٨- وأشارت اللجنة الفرعية بارتياح إلى أن إقرار الجمعية العامة، في قرارها ٦٢/٢١٧، للمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية هو خطوة مهمة في سبيل تزويد جميع الأمم التي تتراد الفضاء بإرشادات حول كيفية تخفيف مشكلة الحطام الفضائي.
- ٢٩- ولاحظت اللجنة الفرعية بارتياح أن بعض الدول تنفذ تدابير لتخفيف الحطام الفضائي تتسق مع المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها اللجنة و/أو المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحطام الفضائي (اليادك)، وأن دولاً أخرى قد وضعت معايير خاصة بما لتخفيف الحطام الفضائي تستند إلى تلك المبادئ التوجيهية. ولاحظت اللجنة الفرعية أيضاً أن بعض الدول تستخدم المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن اليادك، والمدونة الأوروبية لقواعد السلوك الخاصة بتخفيف الحطام الفضائي، والمعيار ٢٤١١٣: ٢٠١١ (النظم الفضائية: متطلبات تخفيف الحطام الفضائي)، الصادر عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الإيزو)، كمراجع في أطر التنظيم الرقابي للأنشطة الفضائية الوطنية.
- ٣٠- ولاحظت اللجنة الفرعية بارتياح أن بعض الدول اتخذت تدابير لتجسيد المبادئ التوجيهية والمعايير المعترف بها دولياً بشأن الحطام الفضائي في الأحكام ذات الصلة في تشريعاتها الوطنية.
- ٣١- ولاحظت اللجنة الفرعية أن بعض الدول قد دعمت آلياتها الوطنية التي تنظم تخفيف الحطام الفضائي، بتعيين سلطات إشراف حكومية، وبإشراك المؤسسات الأكاديمية والصناعية، وبوضع قواعد تشريعية وتعليمات ومعايير وأطر جديدة في هذا الشأن.
- ٣٢- وأعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها لكل من ألمانيا والجمهورية التشيكية وكندا إزاء مبادرتها إلى وضع خلاصة وافية للمعايير التي اعتمدها الدول والمنظمات الدولية لتخفيف الحطام الفضائي وإزاء عملها في هذا الشأن.

- ٣٣- وأعربت اللجنة الفرعية أيضاً عن تقديرها للأمانة لإنشائها صفحة شبكية مكرّسة لنشر تلك الخلاصة الوافية ولأنها أتاحت المعلومات المتعلقة بتلك الخلاصة للجنة الفرعية العلمية والتقنية من أجل النظر فيها في دورتها الثانية والخمسين.
- ٣٤- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنّ مستقبل الأنشطة الفضائية سوف يعتمد اعتماداً كبيراً على تدابير تخفيف الحطام الفضائي، وأنه ينبغي بناءً على ذلك تعميق البحوث في مجالات تكنولوجيا مراقبة الحطام الفضائي والنمذجة البيئية للحطام الفضائي والتكنولوجيات الرامية إلى حماية النظم الفضائية من الحطام الفضائي وإلى الحدّ بشدّة من تكوّن المزيد من الحطام الفضائي. ورأت تلك الوفود أنّ نتائج البحوث ينبغي أن تستخدم لتحسين المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها اللجنة.
- ٣٥- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنّ على اللجنة الفرعية القانونية أن تقوم بتحليل قانوني للمبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها اللجنة.
- ٣٦- وأعرب عن رأي مفاده أنّ من الضروري إشراك الخبراء والمؤسسات الصناعية والأكاديمية والسلطات المختصة في استحداث قواعد ومعايير من أجل تعزيز المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها اللجنة.
- ٣٧- وأعرب عن رأي مفاده أنّ وضع صكّ ملزم قانوناً من أجل تخفيف الحطام الفضائي لن يؤدّي تلقائياً إلى قبوله وتنفيذه على نحو شامل.
- ٣٨- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنّه ما من ضرورة لتحويل المبادئ التوجيهية التقنية لتخفيف الحطام إلى صكّ ملزم قانوناً حيث إنّ الأمم المتحدة للفضاء تسعى إلى التخفيف من الحطام الفضائي بدافع من مصلحتها الذاتية في المحافظة على أمان واستدامة الأنشطة الفضائية.
- ٣٩- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنّ المبادئ والإرشادات الدولية غير الملزمة المتعلقة بتخفيف الحطام الفضائي ينبغي أن تتصف بالمرونة وسهولة التكيّف مع الأوضاع التكنولوجية الجديدة وما يستجدّ من ظروف وأحوال وأنّ من غير المعقول إرساء معايير لتخفيف الحطام في القانون الدولي في هذا الوقت.
- ٤٠- وأعرب عن رأي مفاده أنّ نهج عدم الإلزام قد يكون فعّالاً ومفيداً لجميع الأمم إذا ما نُفِّذ على الصعيد الوطني من خلال سياسات ولوائح ومعايير.

- ٤١- وأعرب عن رأي مفاده أن من الضروري دراسة الخلاصة الوافية لمعايير تخفيف الحطام الفضائي التي اعتمدها الدول والمنظمات الدولية من أجل تحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة فيها يمكن أن تستخدم في تحديث المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي التي وضعتها اللجنة وكيفية إجراء هذا التحديث.
- ٤٢- وأعرب عن رأي مفاده أن الخلاصة الوافية لمعايير تخفيف الحطام الفضائي يمكن أن تشكل نقطة بداية لوضع لوائح دولية.
- ٤٣- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تتاح للجنة الفرعية، خصوصاً من جانب الدول التي هي مسؤولة إلى حد بعيد عن تكوّن الحطام الفضائي والدول التي لديها القدرة على اتخاذ تدابير للتخفيف منه، معلومات عن التدابير المتخذة للحدّ من تكوّن ذلك الحطام.
- ٤٤- وأعرب عن رأي مفاده أن الإبلاغ عن حالة تنفيذ المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن اللجنة من شأنه أن يساهم في تحسين الشفافية وتطوير تدابير بناء الثقة بين الدول.
- ٤٥- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن على اللجنة الفرعية أن تنظر في مسألة الحطام الفضائي في إطار التزايد في عدد بعثات السواتل الصغيرة.
- ٤٦- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن على اللجنة الفرعية أن تولي مزيداً من الاهتمام للحطام الفضائي في المدار الثابت بالنسبة للأرض.
- ٤٧- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن على اللجنة الفرعية أن تولي مزيداً من الاهتمام للحطام الفضائي الناتج عن المنصّات الفضائية المزوّدة بمصادر للقدرة النووية على متنها وعن تصادم هذه الأجسام مع الحطام الفضائي، وللتكنولوجيا اللازمة لرصد الحطام الفضائي.
- ٤٨- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن مسألة الحطام الفضائي ينبغي ألاّ تعامل على نحو يحدّ من إمكانية الوصول إلى الفضاء الخارجي أو يضعف من تطوّر القدرات الفضائية لدى أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية، وأنّ من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار مبدأ تناسب التبعة في توزيع المسؤوليات عن إزالة الحطام الفضائي.
- ٤٩- وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن إزالة القطع الكبيرة من الحطام ضرورية لمنع انتشار الحطام الفضائي وأنّ عمليات الإزالة ينبغي أن تضطلع بها الأطراف الفاعلة في مجال الفضاء المسؤولة عن تكوّن الحطام الفضائي.

- ٥٠ - وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن معالجة مسألة الإزالة الفعلية تتطلب استجلاء عددٍ من المسائل القانونية.
- ٥١ - وأعرب عن رأي مفاده أن أيّ عمليات فعلية لإزالة الحطام ينبغي أن تستند إلى صكوك قانونية توضع تحت رعاية الأمم المتحدة وأن من غير المقبول وضع صك قانوني بشأن الإزالة الفعلية للحطام خارج إطار الأمم المتحدة.
- ٥٢ - وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن التعاون بين اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الفرعية العلمية التقنية آخذ في التزايد وأن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التابع للجنة الفرعية العلمية والتقنية، يمكن أن يفيد اللجنة الفرعية القانونية.
- ٥٣ - وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن من الضروري تدعيم التعاون بين اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية وأن على اللجنتين الفرعيتين أن تتعاونتا على وضع قواعد ملزمة من أجل تخفيف الحطام الفضائي. ورأت تلك الوفود أن النتائج التي توصلت إليها الأفرقة العاملة التابعة للجنة الفرعية العلمية والتقنية ينبغي أن تُعرض رسمياً على اللجنة الفرعية القانونية لدراستها وتحديد المسائل القانونية التي ينبغي للجنة الفرعية القانونية أن تعالجها.
- ٥٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تساهم أيضاً في تخفيف الحطام الفضائي.
- ٥٥ - وأتفقت اللجنة الفرعية على دعوة الدول الأعضاء في اللجنة والمنظمات الحكومية الدولية التي تتمتع بصفة مراقب دائم لدى اللجنة إلى مواصلة المساهمة في الخلاصة الوافية لمعايير تخفيف الحطام الفضائي التي اعتمدها الدول والمنظمات الدولية بتقديم معلومات بشأن أيّ تشريعات أو معايير تُعتمد بشأن تخفيف الحطام الفضائي أو تحديث المعلومات القائمة بهذا الشأن، وذلك باستخدام النموذج المخصّص لذلك الغرض. وأتفقت اللجنة الفرعية أيضاً على دعوة جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى المساهمة في تلك الخلاصة الوافية وتشجيع الدول التي لديها لوائح أو معايير من هذا القبيل على تقديم معلومات عنها.